الفصل الثاني عشر

الثروة وإله الحرب: لعنة الفائزين

Mommon and Mars: The Winner's Curse

غالباً ما يكون النصر من نصيب من يتبقى معه آخر إسكودو[1].
Don Bernadino de Mendoza, Theoria y practica de la Guerra

خلصنا في الفصل العاشر إلى أن الثروة قد لا تحسن بالضرورة رفاه الأمة، لكنها تيسر تطور المؤسسات الديمقراطية فيها. سنتحول الآن إلى فائدة أخرى مهمة للرخاء، وهي القوة العظمى. ولا نبالغ إذا قلنا إنه في الاقتصاد تكمن حياة الدول وموتها. يقدم فهم النمو الاقتصادي استبصاراً عميقاً حول تاريخ سياسة القوى الكبرى ويفسر شكل العالم الحديث.

إن نسلا الثروة التوأم – الديمقراطية والقوة – يجعلان الهيمنة العالمية من جانب واحدة أو أكثر من ديمقراطيات العالم الليبرالية الكبرى حقيقة واقعة. سنبحث أولاً الارتباط التاريخي المعقد بين الثروة والقوة، وبعد ذلك المزايا الجيوسياسية المفاجئة التي تمنحها الديمقراطيات الليبرالية كثيرة السكان.

إن الارتباط بين الثروة والقوة في العالم الحديث ارتباط بسيط. فالحرب الحديثة في جوهرها عمل صناعي بالدرجة الأولى، والغلبة عموماً تكون للدول الأكثر إنتاجاً. على أن قصة الإنتاجية العسكرية قديمة قدم التاريخ نفسه. ففي اليونان القديمة أعطت

(١) عملة أسبانية أو برتغالية [المترجم].

تكتيكات الهُبليت والدرع الكاملة منعة حقيقية للجندي اليوناني على خصمه الفارسي. وفي بداية حرب المائة عام ساعد القوس الطويل، الذي كان دقيقاً جداً من مسافة مائتي ياردة وبمعدل إطلاق في حدود اثنتى عشرة مقذوفة في الدقيقة، ساعد في القضاء على نخبة الفرنسيين في كريسي وأجنيكورت[٢]. ثم قلبت التقنية مد الحظ، حيث أعطت منجنيقات الحصار للفرنسيين هامشاً من النصر[١]. وكما هو الحال في أي سباق صناعي، تكون الإنتاجية هي العامل الحاسم. قد تكون المنتجات مختلفة، لكن طبيعة المنافسة واحدة، فمن يصنع الأجهزة الأكثر فتكاً والأقل تكلفة وبالكميات الأكبر يكون النصر حليفه.

وكما أعطى مغزل كرومبتون الآلي النصر لإنجلترا في الثورة الصناعية، كذلك مكّن نظيره العسكري – المدفع الرشاش – البريطانيين من أن تكون لهم الغلبة في كثير من المعارك الاستعمارية في القرن التاسع عشر، مثل معركة أم درمان بالسودان التي قُتِل فيها أحد عشر ألف درويش[٣] في مقابل بضع عشرات من الجنود البريطانيين. وبنفس الطريقة سمح تمكن ألمانيا النازية في الحرب الجوية وحرب الدبابات في بولندا وهولندا وشمال فرنسا لها سريعاً بسحق اقتصاد كل من فرنسا وإنجلترا الكبيرين مجتمعين.

لكن الانتصار يتطلب بالطبع أكثر من مجرد تطوير المعدات العسكرية وشرائها، فليس صانع المضرب هو من يفوز في الملعب الأمريكي. فلا بد أن تُقتَحم الشواطئ، وتُهاجَم المواقع الثابتة القاتلة، وتُملأ البحار بمستودعات الذخيرة العائمة، وتُشَن معارك جوية حاسمة. لكن دون مضارب بيسبول عالية الجودة سيكون الفشل مصير اليانكي أنفسهم.

تتطلب الهيمنة الجيوسياسية، فضلاً عن الثروة الخام والأسلحة المتقدمة والجنود الشجعان ذوي القيادة الجيدة، الاستعداد لإنفاق كل من المال والدم سعياً وراء القوة

(٢) اثنتان من معارك حرب المائة سنة بين إنجلترا وفرنسا. راجع حاشية سابقة للمترجم [المترجم].
(٣) يقصد أتباع الإمام المهدي [المترجم].

الوطنية. لا يمثل ذلك عائقاً كبيراً في الدول الشمولية، وهو وصف ينطبق حقيقة على معظم الدول طوال التاريخ. فقد أفقر حكام أسبانيا الهابسبورغية والاتحاد السوفيتي السابق شعوبهم وحوّلوا فلاحيهم إلى طلقات مدافع دون أدنى تفكير. وعلى الطرف الآخر فضلت أوروبا الحديثة وأمريكا القرن التاسع عشر (باستثناء الحرب الأهلية) الثروة على القوة، ولذلك وجهت الحد الأدنى من ناتجها الاقتصادي إلى الأسلحة. ولعله من المدهش أن إنجلترا كانت في أوج قوتها تنتمي إلى الفئة الأخيرة. فنتيجة لتقدم قوات بريطانيا كثيراً على خصومها الاستعماريين، كانت تدير إمبراطوريتها بالقليل من المال، بإنفاق عسكري دون ٣٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. علاوة على أن الناتج المحلي الإجمالي لإنجلترا لم يزد يوماً عن عُشر إجمالي الناتج العالمي (مقارنة بالحصة الأمريكية من إجمالي الناتج العالمي التي بلغت خُمسيه في عام ١٩٤٥م، وخُمسه اليوم). وحتى عام ١٨٨٠م كان عدد البريطانيين المجندين أقل من نصف نظرائهم في فرنسا، وثلث نظرائهم في روسيا، وأقل من نظرائهم حتى في ألمانيا والنمسا[٢].

يمكن للأمة في بعض الأحيان أن تتفوق على ثروة الخصم العسكري. ففي النزاعات الصغيرة الضيقة يمكن للأمة الفقيرة المتأخرة التي تمتلك جيشاً منضبطاً ذا دافعية يدافع عن وطنه ومستعد لتكبد خسائر ضخمة أن تنتصر على خصم أكبر وأكثر غنى. يحدث ذلك غالبا في حروب التحرر الوطني، في الجزائر وفي الهند الصينية مرتين، وحتى لا ننسى في أمريكا في أثناء الحرب الثورية.

كان البعد يوفر الأمان فيما قبل العصر الحديث، كما اتضح ذلك في أجلى صورة في الحرب الأمريكية من أجل الاستقلال، حيث حارب البريطانيون في ظل نقيصة لا تقهر، إذ كان عليهم أن يشحنوا "كل قطعة بسكويت ورجل ورصاصة"[٣] عبر الأطلسي العاصف البارد. وعلى مدى قرنين تقريباً وفرت العزلة الطبيعية لأمريكا نوعاً من الأمن لم تكن تحلم به الدول الواقعة في قلب القِدر الأوروبي.

بدأت الأمور تتغير وئيداً في القرن التاسع عشر، حيث سمح البخار للغرب بأن يُظهِر القوة بمزيد من الفعالية عبر المحيطات، وحتى داخل البلاد البعيدة عن طريق الأنهار الصالحة للملاحة كالكونغو في أفريقيا ويانجستي في الصين. أظهرت المناطق الجبلية مقاومة أكبر، خاصة في أفغانستان، لكن مع حلول القرن العشرين أمكن التغلب على العائق الجغرافي. ومن توقعوا أن تلقى القوات الأمريكية في أفغانستان نفس المصير المؤسف الذي لاقاه البريطانيون قبلهم، لم يكونوا يدركون أن الصواريخ والقاذفات بعيدة المدى وحاملات الطائرات والمروحيات حيّدت الحليفين التقليديين للمقاتل الأفغاني: البعد المادي، والتضاريس الصعبة.

معنى ذلك أن تحليل دي ميندوزا de Mendoza – إن النصر يكون من نصيب من يتبقى معه آخر إسكودو – ثبت أنه صحيح تماماً. ففي النزاعات العالمية المطولة بين التحالفات الكبيرة التي ميزت العصر الحديث كانت العوامل التقنية والدافعية والجغرافية متقاربة عبر الدول الكثيرة وساحات المعارك واسعة الانتشار، وكان الثقل الاقتصادي دائماً هو الذي يقدم هامش النصر.

كانت الحرب العالمية الثانية مثالاً لمفهوم الحرب باعتبارها منافسة صناعية. ففي بداية النزاع كان الناتج المحلي الإجمالي المجمّع لقوات الحلفاء الأولى – بريطانيا وفرنسا – يتجاوز بالكاد نظيره لدول المحور الأولى[٤]: ألمانيا وإيطاليا (٤٧٥ مليار دولار للحلفاء في مقابل ٤٠٠ مليار دولار للمحور بقيمة الدولار في عام ١٩٩٠م). ومن خلال تفوق ألمانيا في الروح القتالية والمركبات المدرعة والقوات الجوية، تمكنت القوات النازية من اجتياح بولندا سريعاً في سبتمبر ١٩٣٩، وفرنسا في مايو ١٩٤٠. نظرت إنجلترا إلى الحوصلة المخيفة لاقتصاد ألمانيا وآلتها العسكرية الأكبر كثيراً، وأيقنت إنجلترا أن بقاءها لم يعد مؤكداً. وفي الأيام التي تلت سقوط فرنسا مباشرة كادت بريطانيا أن تستسلم.

(٤) الأولى في الحالتين تعني الدول التي شاركت في النزاع منذ بدايته، لأنه ثمة دول أخرى ستنضم إلى الطرفين في مراحل لاحقة من النزاع [المترجم].

ثم جاءت مناورة تشرشل الماهرة في أثناء جلسات الوزارة الداخلية ضد معارضه المتخاذل اللورد هاليفاكس لتمنع نهاية مخزية لتسعة قرون من الاستقلال الإنجليزي[٤].

تقدمت بريطانيا بشق الأنفس لتسعة عشر شهراً أخرى قبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب في عام ١٩٤١. غيّر ذلك الحساب الاقتصادي للمتقاتلين إلى ١٧٥٠ مليار دولار (الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي) في مقابل ٦٠٠ مليار دولار (ألمانيا وإيطاليا واليابان). استخلص تشرشل، كعادته، الحقيقة الأساسية الواحدة من الاستشراف الإستراتيجي المشوش الذي تخلل الأيام المظلمة بعد بيرل هاربر قائلاً: "لقد حُسِم مصير هتلر، وحُسِم مصير موسوليني. أما بالنسبة لليابانيين فسوف يُسحقون. وما تبقى هو فقط التطبيق الصحيح للقوة الساحقة"[٥].

يقال كثيراً إن معركة ميدواي [منتصف الطريق] Battle of Midway، كمثال مألوف فقط، كانت "نقطة التحول"[٦] أو المعركة "الحاسمة"[٧] في الحرب في المحيط الهادي. فرغم أن الحلفاء دمروا القدرات اليابانية المتواضعة أصلاً وكانوا متأكدين من نوايا العدو، فإن نتيجة المعركة لم تكن نصراً محتماً للولايات المتحدة. وأخيراً عثر هجوم أمريكي يائس غير منسق على ثلاث من حاملات الطائرات اليابانية الأربع، كانت حين وصلت قاذفات الانقضاض الأمريكية فوقها دون أية دفاعات وكانت أسطح الطيران بها مليئة بالوقود والقنابل. يعتبر المؤرخ العسكري ب ه ليدل هارت B. H. Liddell Hart معركة ميدواي مثالاً "للحظ في المعارك التي تخاض بالأسلوب الجديد للعمل البحري–الجوي بعيد المدى"[٨]. تقول الحكمة العسكرية التقليدية إن الخسارة الأمريكية في معركة ميدواي كان من شأنها أن تدمر فرص الحلفاء في المحيط الهادي وتسمح لليابانيين بمواصلة القتال لسنوات، أو حتى تجبر الولايات المتحدة على طلب السلام.

إن نظرة خاطفة على الأرقام تحكي قصة مختلفة. بدأ الجانبان الحرب بحوالي خمس أو ست حاملات طائرات ضخمة. ألقت اليابان بكل حاملاتها في هجوم بيرل

هاربر، فقدت أربعاً منها في معركة ميدواي. ومع نهاية عام ١٩٤٢ كانت أربع من الحاملات الأمريكية قد غرقت (ليكسنغتون Lexington في البحر المرجاني، وواسب Wasp في هجوم بغواصة، وهورنيت Hornet بالقرب من كوادال كانال، ويوركتاون Yorktown في معركة ميدواي نفسها). وهكذا فبحلول أواخر عام ١٩٤٢ لم يعد لدى كلا الجانبين إلا بضع حاملات، كانت واحدة أو اثنتان منهما عادة في الميناء للتصليح وإعادة التزود بالوقود. وفي السنوات الثلاث التالية أنتج اليابانيون حاملتين أخريين فقط، بينما شيدت الولايات المتحدة ست عشرة حاملة. وفيما بنى اليابانيون أربع عشرة حاملة أصغر، أنتجت الولايات المتحدة ١١٨ من نفس النوع (رغم أن كثيراً منها كانت تقوم بمهام المواكبة في الأطلسي)[٩].

في أواخر عام ١٩٤٣ نشر الأدميرال نيميتز Nimitz أكثر من عشر حاملات لاحتلال جزر جلبرت، وقد أعطى ذلك الولايات المتحدة سيطرة مطلقة على البحر والجو. وحتى لو انتصر اليابانيون نصراً حاسماً في معركة ميدواي، لظل الحساب تسع حاملات للأمريكيين في مقابل خمس لليابانيين. وقد تمكنت الولايات المتحدة من تعويض خسارة ثلاث حاملات ضخمة خلال ستة أشهر، بينما استغرق اليابانيون أكثر من سنتين لإنتاج حاملتيهم الأخيرتين. ومع وجود هامش مماثل لصالح الأمريكيين في سفن القتال الكبيرة الأخرى والغواصات والطائرات، فقد كان "التطبيق الصحيح للقوة الساحقة" يعني هلاكاً مؤكداً لليابان. وهكذا حُسِمت الحرب في المحيط الهادي في أحواض بناء السفن الأمريكية قبل أن تحسم على الجزر الدامية وفي أعالي البحار.

ومع أن النصر يتطلب أكثر من مجرد الإسكودو الأخير، فقد كان للثروة دائماً أهمية عسكرية أساسية، لدرجة أن حظوظ القوى العظمى يمكن تتبعها مباشرة خلال ظروفها الاقتصادية.

سقوط كروسيوس

تقول الأسطورة إن كروسيوس Croesus، ملك الليديين الغني لدرجة لا تصدق، أرسل أتباعه إلى ديلفي(٥) ليستفتي وسطاء الوحي عما إذا كان يمكنه أن يهاجم الفرس. أجابه وسطاء الوحي بأنه "إذا أرسل جيشاً ضد الفرس، فسوف يحطم إمبراطورية كبيرة". ولذلك تشجع كروسيوس وهاجمهم. وأيقن في المعركة صحة النبوءة، لكن الإمبراطورية التي تحطمت كانت إمبراطوريته[١٠].

غالباً ما تحمل الهيمنة بذور فنائها بداخلها. والاقتصاديون يتحدثون منذ زمن بعيد حول "لعنة الفائز"، فالمزايد الفائز في مزاد، كثيراً ما يخسر أكثر مما يكسب، وينتهي به الحال أسوأ مما لو كان قد "خسر"[١١]. وفي الجيوسياسة geopolitics أثبتت لعنة الفائز أنها تقريباً أحد قوانين الطبيعة، لسبب بسيط وهو أن استخدام قوة عظمى والحفاظ عليها يتطلب إنفاقاً فلكياً. صحيح أن اكتساب الأرض يمكن أن يوفر تدفقا أولياً صحيا للثورة، لكن بعد أن يتناقص النهب، تتضاعف النفقات، لأن "الفائز" يتحتم عليه أن يحصن أراضي بعيدة ويقمعها ويدافع عنها، وما ينتج عن ذلك مما يسميه المؤرخ بول كندي Paul Kennedy "التمدد الإمبراطوري المرهق"[١٢].

في الفترة الممتدة من عام ١٥٠٠ حتى اليوم أصبحت النزاعات أكثر تكلفة شيئا فشيئا. فالمتحاربون الرئيسون في حروب القرن السادس عشر ربما كانوا ينفقون عشرة مليون جنيه على مدار النزاع كله. وفي زمن الحروب النابليونية كان المتحاربون

---

(٥) دلفي Delphi موقع أثري ومدينة حديثة في اليونان على الرعن الجنوبي الغربي لجبل بارناسوس في وادي فوكيس Phocis، تقول الأساطير أنها كانت موقع بيثيا Pythia أو وسيط الوحي الأهم في العالم اليوناني القديم والموقع الرئيس لعبادة الإله أبولو بعد أن ذبح التنين بيثون Python الذي كان يعيش هناك ويحمي صرة الأرض، ويعتقد أن اسم المدينة مشتق من اسم التنين الذي هزمه أبولو. تقول الترانيم الهومرية لأبولو الدلفاوي أنه على أرض أبولو المقدسة كان يوجد الحرم اليوناني الذي كانت تقام فيه كل أربع سنوات الألعاب البيثية (بيثو Pytho هو الاسم القديم لدلفي) بداية من عام ٥٨٦ قبل الميلاد والتي كان يتنافس فيها الرياضيون من كل العالم اليوناني [المترجم].

الرئيسون ينفقون أكثر من مئة مليون جنيه في السنة الواحدة، وفي "الحروب الفرنسية" من ١٧٩٣ إلى ١٨١٥ تجاوزت نفقات بريطانيا الإجمالية ١,٦ مليار جنيه[٦].

كانت نفقات الحرب تنمو بمعدل أسرع كثيراً من معدل نمو الاقتصادات التي كانت تدعمها. فبين عامي ١٦٠٠ و١٨٢٠ نما اقتصاد إنجلترا ستة أضعاف فقط، وفرنسا أقل من ثلاثة أضعاف، وأسبانيا لم يبلغ حتى الضعفين. وقد كان أمراء ما قبل العصر الحديث الأفذاذ يدركون أخطار الإنفاق العسكري الزائد، وقد لخص آدم سميث في محاضرة له عام ١٧٥٥ التأثيرات الضارة للحرب والضرائب الساحقة المطلوبة لدعمها:

> لا شيء ضرورياً لنقل الدولة من أدنى درجات الهمجية إلى أعلى درجات الثراء غير السلام والضرائب المحتملة وإقامة عدالة مقبولة، وكل ما عدا ذلك يأتي مع السير الطبيعي للأمور[١٣].

كان من سوء طالع ملوك هابسبورغ والبوربون أن أحدا لم يقدم لهم نصيحة الأسكتلندي القاسي الحكيم[٧]. ألمحنا في الفصل الثامن إلى التزامات أسبانيا العسكرية العالية وعجز البلاد المزمن عن سداد ديونها. عندما مات فيليب الثاني في عام ١٥٩٨م كان التاج الأسباني مدينا بمائة مليون دوكاتية ذهبية، وهو عشرة أضعاف تكلفة الأسطول المشؤوم الذي أغرقه الإنجليز عام ١٥٨٨م وخمسون ضعف الناتج السنوي للفضة القادمة من العالم الجديد الذي كان في ذلك الوقت قريباً من ذروته.

لم يكن ميل فيليب إلى المجازفات المكلفة إلا مقدمة لحرب الثلاثين سنة الكارثية (١٦١٨م-١٦٤٨م)، تلك المذبحة الدينية الأوروبية التي امتصت أعدادا كبيرة من

---

(٦) كل المبالغ المذكورة بالجنيه الإسترليني الحالي، أي المبالغ النقدية الفعلية في ذلك الوقت. ومبلغ العشرة مليون جنيه المذكور كتكلفة لنزاعات القرن السادس عشر يعادل حوالي نصف مليار دولار اليوم، وتكلفة الحروب الفرنسية التي بلغت ١,٦ مليار جنيه تعادل حوالي ٦٠ مليار دولار اليوم. كان التضخم الذي حدث بين هاتين الفترتين ضعيفاً نسبياً. انظر Roger G. Ibbotson and Gary P. Brinson, Global Investing (New York: McGraw-Hill, 1993), 251-52.

(٧) يقصد آدم سميث [المترجم].

الرجال وكميات ضخمة من الثروات إلى ألمانيا والبلاد الواطئة من كل الأطراف، وكان فيها هلاك ملوك هابسبورغ العاجزين ماليا. وفي عام ١٦٥٠م انخفض تدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد بأكثر من ٨٠٪، وفقدت أسبانيا عائداتها من هولندا. ولم يتبق لأسبانيا غير اقتصادها المحلي الهزيل[١٤].

ومع التزايد السريع في الالتزامات والنفقات والتناقص السريع في الموارد، ما كان لأي قدر من الذكاء الاستراتيجي والشجاعة القتالية – اللذين كانت أسبانيا تمتلك مقادير وفيرة منهما طوال فترة تراجعها – أن ينقذها من حقيقة أنها استنفدت الإسكودات. وسرعان ما نالت البرتغال وهولندا استقلالهما عن أسبانيا وأذلاها على مائدة السلام. وهنا أيضاً يلح بول كندي ليقول كلماته: "كان لدى ملوك هابسبورغ أعمال أكثر مما يمكن إنجازه، وأعداء أكثر مما يمكن قتالهم، وجبهات أكثر مما يمكن الدفاع عنها .... كان ثمن امتلاك أقاليم كثيرة أن يكون لك أعداء كثيرون"[١٥].

كثيراً ما كان ملوك هابسبورغ ينفقون أكثر من عائداتهم بعامل من اثنين أو ثلاثة. قد يكون هذا الإسراف العسكري الفاضح ضرورياً للبقاء في زمن أزمة مهلكة، لكن أن يفعلوا ذلك لعقود كاملة في المرة الواحدة كان يعني الهلاك بغض النظر عن حظوظ المعركة[١٦].

من الذي أخذ مكان أسبانيا؟ كانت هولندا أصغر من أن تنافس الدول القومية الأكبر التي كانت تتكون حولها على مهل. وكانت هولندا، بالنسبة لجيرانها الأكبر، في الوقت الذي نالت فيه استقلالها في نهاية حرب الثلاثين عاماً، قد تجاوزت أيام عزها في الثروة والقوة. وكان منطقياً أن تستفيد إنجلترا من سقوط أسبانيا، لكنها حينذاك كانت تلملم جراحها بعد حربها الأهلية المهلكة، التي كانت عبارة عن سلسلة من البرلمانات الكارثية والمحميات، ولاحقاً ممالك آل ستيوارت.

كل ذلك جعل فرنسا الأوفر حظاً لملء فراغ القوة الذي خلفه انفجار مملكة

هابسبورغ، لكنها هي الأخرى أسرفت في الإنفاق في النزاع الطويل. فقد ظلت أسبانيا وفرنسا تتحاربان لإحدى عشرة سنة بعد توقيع معاهدة ويستفاليا في عام ١٦٤٨، وفي الوقت الذي وقعا فيه معاهدة البرينيه في عام ١٦٥٩، كانت فرنسا منهكة مالياً ومعدلاتها الضريبية خارج السيطرة وسكانها فقراء وائتمانها مدمَراً.

لم تتعلم فرنسا أن تسيطر على شهيتها العسكرية لأجيال كثيرة. وقد أثبت لويس الرابع عشر أنه لا يقل تهوراً وإسرافاً عن ملوك هابسبورغ. أدرك كولبرت الحاذق حجم التعجيز المالي الذي كانت تجره المغامرات العسكرية لملك الشمس، لكنه فشل عموماً في محاولاته لصده، وكان النزاع الوحيد الذي لاقى تأييد المراقب هو حملة ١٦٧٢ ضد هولندا، خصم فرنسا في اللعبة المركنتلية الكبيرة[١٧].

كانت أوضح حماقات لويس وأكثرها كلفة هي حرب الخلافة الأسبانية. عندما مات تشارلز الثاني آخر ملوك هابسبورغ في عام ١٧٠٠م، وضع لويس حفيد تشارلز المدعو فيليب أنجو Philip of Anjou على العرش باسم فيليب الخامس، واحتل جنوب هولندا، واحتكر لفرنسا كل التجارة مع أمريكا الأسبانية. وفي ضربة واحدة أنجز لويس المستحيل بتوحيد كل أوروبا تقريباً في تحالف كبير ضده. جرّد النزاع الحتمي فرنسا من مساحات كبيرة من أقاليمها، وأجبرها على تنازلات تجارية في العالم الجديد، وفصل مملكتي البوربون، وأعطى جبل طارق للبريطانيين، وأرهق نظام ملك الشمس المحتضر بديون لا تحتمل.

مكّن الخراب المالي لفرنسا فيما بعد حرب الخلافة الأسبانية الأسكتلندي جون لو John Law من أن يقنع التاج الفرنسي بأن يسمح له بأن يأخذ ديون فرنسا الضخمة في مقابل أسهم في شركة الميسيسيبي. وقد تسببت المضاربة في شركة الميسيسيبي في أكبر انفجار مالي في التاريخ، وهو فقاعة شركتي الميسيسيبي والبحر الجنوبي المشتركة في باريس ولندن في الفترة ١٧١٩م-١٧٢٠م[٨].

(٨) كانت فقاعة البحر الجنوبي، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أكبر كثيراً جداً من هوس الإنترنت الذي حدث مؤخرا. تحدد أفضل التقديرات رسملة الأسهم العادية الكلية لسوق الأسهم المالية الإنجليزية في=

بعد ثلاثة أجيال دخل ابن حفيد ملك الشمس لويس الخامس عشر في حرب السنين السبعة مع إنجلترا، وهو أول نزاع عالمي حقاً، بما أدى مجدداً إلى تجفيف خزانة فرنسا. تمكنت إنجلترا من انتزاع بقية كندا من فرنسا، وكذلك قضت على نفوذ فرنسا في جزر الهند الغربية والهند. قدم تاليراند Talleyrand، في وصفه للنظام القديم، أفضل تعبير عن عجز ملوك البوربون المتأصل عن كبح مغامراتهم المستمرة بأنهم: "لم يتعلموا شيئاً، ولم ينسوا شيئاً"[١٨].

لم تسلم إنجلترا هي الأخرى من الضيق المالي ولا الحماقات العسكرية. وحتى مشاركتها المحدودة في هولندا في أثناء حرب الثلاثين سنة أجهدت اقتصادها الهزيل. وكان البرلمان والتاج يتشاحنان دائماً حول نفقات الحرب، وعندما استولى تشارلز الأول تعسفياً على الأموال لبناء الأسطول (ضريبة السفن[٩] سيئة السمعة)، أشعل حرباً أهلية فقد فيها رأسه[١٩].

وبعد نصف قرن أرهقت حرب الخلافة الأسبانية إنجلترا أيضاً بديون كبيرة. وعلى غرار ما حدث في فرنسا، أخذت شركة المضاربات التجارية المعروفة باسم شركة البحر الجنوبي العبء الثقيل لقروض الحرب الحكومية، ودخلت، كما فعلت شركة الميسيسيبي لصاحبها لو، في مرحلة الفقاعة. لكن نتيجة لأن ديون إنجلترا كانت أصغر وأسواقها المالية أقوى، كان الضرر الناتج عن فقاعة البحر الجنوبي في عام ١٧٢٠م أقل من ذلك الناتج عن فقاعة الميسيسيبي في باريس. ارتكبت إنجلترا أيضاً حماقة عسكرية مكلفة في القرن الثامن عشر – الثورة الأمريكية – كانت نتيجتها محددة سلفاً بالحقائق الجغرافية للنزاع.

لم يستطع الفرنسيون أن يقاوموا التدخل في الثورة الأمريكية، فكرر لويس

=عام ١٧٢٠ بحوالي ٥٠٠ مليون جنيه، أو حوالي سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. بينما كانت القيمة الكلية لكل الشركات الأمريكية العامة في أوج هوس الإنترنت حوالي ضعف الناتج المحلي الإجمالي فقط.

(٩) ضريبة السفن Ship Money ضريبة تفرض في أيام الحرب على المرافئ وغيرها لتعزيز الأسطول الوطني [المترجم].

السادس عشر أخطاء جدوده، وغرمت حرب فرنسا ضد البريطانيين (المتزامنة مع الثورة الأمريكية) تكاليف حروبها الثلاثة السابقة.

توجهت الحكومات البريطانية والفرنسية مرة أخرى إلى الأسواق المالية المتطورة لتوليد قروض لسد الفجوة بين التكاليف الضخمة للحرب الحديثة واقتصاداتها الوطنية الضعيفة نسبياً. وفي نهاية الثورة الأمريكية كان الدين الوطني على بريطانيا وفرنسا متماثلاً، حوالي مئتي مليون جنيه.

وهنا أيضاً نجد أن مصائر الدول تحددها التفاصيل المالية، وهي في هذه الحالة مستوى أسعار الفائدة. فإنجلترا بأسواقها المالية الأقوى تمكنت من الاقتراض بنصف سعر الفائدة الذي كانت فرنسا تقترض به. ولذلك كانت التكلفة التي تحملتها بريطانيا لخدمة القروض الناتجة نصف نظيرتها في فرنسا. واستطاعت إنجلترا أن تتحمل العبء بسهولة، بينما لم تستطع فرنسا. وجاء عجز فرنسا عن الوفاء بالديون ليطلق سلسلة من الأحداث بالغة الأهمية، كان من أهمها عقد لويس في عام ١٧٨٩ لاجتماع نادر لمجلس الطبقات[١٠]، وهو ما أطلق الثورة الفرنسية. وبالطبع لم يغب عن المراقبين المعاصرين الارتباط بين مالية البلاد والنصر. وفي ذلك قال الأسقف بيركلي Berkely إن الائتمان كان "الميزة الرئيسة لإنجلترا على فرنسا"[٢٠].

دمرت الثورة الأسواق المالية الفرنسية التي كانت في أفضل أوقاتها غير مستقرة. فتخلى نابليون في عام ١٧٩٧م عن ثلثي الدين الحكومي، وهو ما دمر الثقة في ائتمان الحكومة ورفع أسعار الفائدة إلى أعلى من ٣٠٪[٢١]. وفي ضوء ذلك كيف كان نابليون يدفع نفقات جيشه الضخم؟ بالطريقة القديمة: الغزو والنهب. أرهق الكورسيكي المغامر خصومه المهزومين بتعويضات وضرائب فادحة، كانت في أغلب الأحيان تتجاوز ٥٠٪ من عائدات الأمة المهزومة. لكنه كان يدرك مأزقه بمرارة حين قال: "إن

(١٠) مجلس الطبقات States General في فرنسا ما قبل الثورة كان مجلساً لطبقات الأمة الثلاث: طبقة النبلاء، وطبقة الإكليروس، وطبقة الشعب [المترجم].

سلطتي ستنهار إذا لم أغذها بأمجاد جديدة وانتصارات جديدة. فالغزو هو الذي أوصلني إلى ما أنا فيه، والغزو وحده يمكن أن يثبتني في موقعي"[٢٢].

نجحت طريقة نابليون لبعض الوقت. فازدهرت فرنسا، وانخفضت أسعار الفائدة حتى ساوت تقريباً نظيراتها في إنجلترا. لكن فرنسا لم تستطع أن تفلت من الفخ الأقدم في التاريخ. فعندما توقف النهب، تدهورت ماليتها سريعاً، مما حرم جيشها من الأوكسجين. تبخرت الهمة الشهيرة لقوات الإمبراطورية المشكّلة حديثا من الفلاحين، عندما تعقب الأسلوب الوحشي الجديد للحرب الشاملة نابليون إلى التراب الفرنسي. وفي غضون وقت قصير سيق نابليون مقيداً إلى جزيرة إلبا Elba.

واصلت تكلفة الحرب نموها أسرع من الإيرادات الحكومية في القرنين التاسع عشر والعشرين. وحتى ضرائب زمن الحرب الاستثنائية لم تنجح في تلبية النفقات، وكان على الحكومات أن تطرح قروضاً ضخمة لكي تتحمل تكاليف حروبها. وكما كان الحال على مر القرون السابقة، كان ما ميّز الفائزين عن الخاسرين هو القدرة على الاقتراض. وأصبحت السوق المالية مساوية للمعسكر وتكشف عن قدراته.

أدت الأسواق المالية البريطانية والأمريكية، على مدار القرنين الماضيين، مهماتها بامتياز في ساحة المعركة. فكان أداء الآلة المالية الأمريكية في أثناء حربي القرن العشرين العالميتين لا يقل روعة عن آلتها العسكرية. يرسم الشكل رقم (١٢,١) صورة شاملة للاقتصاد الذي يمتص بنجاح التكاليف الهائلة للحرب بمساعدة الائتمان الجيد والأسواق المالية الصحية. يوضح الخط الأسود الثقيل مقدار الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المقياس الأيسر). لاحظ أولا كيف كان الإنفاق العسكري الأمريكي منخفضا، أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي طوال أغلب تاريخه، وأقل من ١٠٪ في أثناء الحرب الباردة، بينما ارتفع في أثناء النزاعات الثلاثة الكبرى – الحرب الأهلية والحربين العالميتين – إلى ٤٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٤٥م.

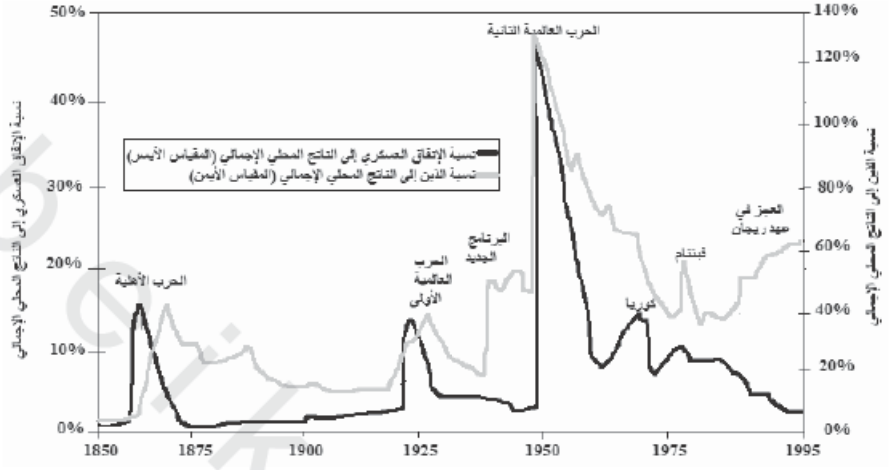

الشكل رقم(١٢,١). الإنفاق العسكري والدَين الأمريكيان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: Data on U.S. GDP are from the U.S. Department of Commerce; data on military expenditures are from the Material Capabilities dataset of the Correlates of War Project, University of Michigan, http://www.umich.edu/~cowproj/; data on national debt are from the U.S. Treasury Department.

يستلزم الإنفاق العسكري المرتفع الاقتراض، وقد توجهت الحكومة الأمريكية إلى أسواق السندات لتوفير العجز. يوضح الخط الرمادي كيف استغرق عبء الدين، الذي تم التعبير عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أيضاً (المقياس الأيمن)، عقوداً للانصراف بعد كل نزاع. يبين منحنى الدَين زيادتين غير مرتبطتين بزمن الحرب، الأولى هي دفع تكاليف البرنامج الجديد New Deal والثانية هي الاقتران الذي حدث في إدارة ريغان بين التخفيضات الضريبية والإنفاق العسكري الزائد قليلاً في زمن الحرب الباردة.

كانت أمريكا في كل نزاع تنجز اقتراض زمن الحرب بأقل اضطراب في أسواقها المالية وأقل ارتفاع في أسعار الفائدة عنهما قبل اندلاع النزاع. ففي أثناء الحرب الأهلية كان على الحكومة غير المعتادة على طرح كميات كبيرة من السندات أن تعتمد على القطاع الخاص في القيام بذلك (بالدرجة الأولى عبر الممول الاستثماري جاي كوك Jay Cooke الذي تمثلت عبقريته في تأسيس شبكة واسعة من السماسرة كانت تبيع السندات

للمستثمرين العاديين). وقد جرى الاقتراض بتكلفة بسيطة نسبياً، حيث ارتفعت عائدات السندات الحكومية إلى مستوى ٦٪ فقط من مستوى ٤,٥٪ قبل الحرب.

أصبحت الحكومة، في القرن العشرين، أمهر في بيع دينها إلى المشترين المؤسسيين، وكذلك بيعه مباشرة إلى المواطنين الخاصين على شكل سندات الحرية Liberty Bonds (لدفع تكاليف الحرب العالمية الأولى) وسندات الادخار Savings Bonds (للحرب العالمية الثانية وما بعدها). ولذلك لم تتزحزح أسعار الفائدة في أثناء الحرب العالمية الأولى تقريباً عن خط أساس ما قبل الحرب – ٤٪ – وفي الحرب العالمية الثانية استطاعت الحكومة والشركات الكبيرة أن تقترض مبالغ هائلة دون أن تؤثر في أسعار الفائدة مطلقاً. وحتى عندما بلغ الدين الوطني ذروته إلى ١٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٤٥م، كانت السندات الحكومية الأمريكية تباع بعائد قدره ٢,٥٪، وهو نفس العائد الذي كان سائداً في بداية الحرب[٢٣].

على أن بقية العالم لم تُصب هذا النجاح. ففي كل الدول الأخرى تقريباً شهدت الحربان العالميتان السلسلة العنيدة القديمة من الضغط والاستنزاف الماليين، حيث أدت المطالب المالية المهلكة للنزاع المركز المتواصل على جبهات متعددة إلى تآكل الاقتصادات الوطنية، وأجبرت الدول الأضعف على الاستدانة من حلفائها الأغنى. فقد عجزت هذه الدول الضعيفة (روسيا وإمبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا في الحرب العالمية الأولى، وإيطاليا واليابان في الحرب العالمية الثانية) عن إطعام قواتها وتجهيزها بالسلاح، واضطرت للاستسلام، أو الانسحاب من الحرب تماماً، كما حدث مع روسيا في عام ١٩١٧م.

وبعد ذلك توسعت هذه العملية إلى الدول التي كانت في أول عهدها بالقوة الاقتصادية، مثل ألمانيا التي ركزت اقتصادها في أواخر عام ١٩٢٨م تماماً على السلاح والذخيرة، لدرجة أن ناتجها المحلي الإجمالي انخفض بمقدار الثلث تقريباً عن مستويات

ما قبل الحرب، وانخفض ناتجها الصناعي بدرجة أكبر، ووجد سكانها أنفسهم على حافة المجاعة[٢٤،٢٥]. يصور الشكل رقم (١٢,٢) الإنفاق العسكري لألمانيا في

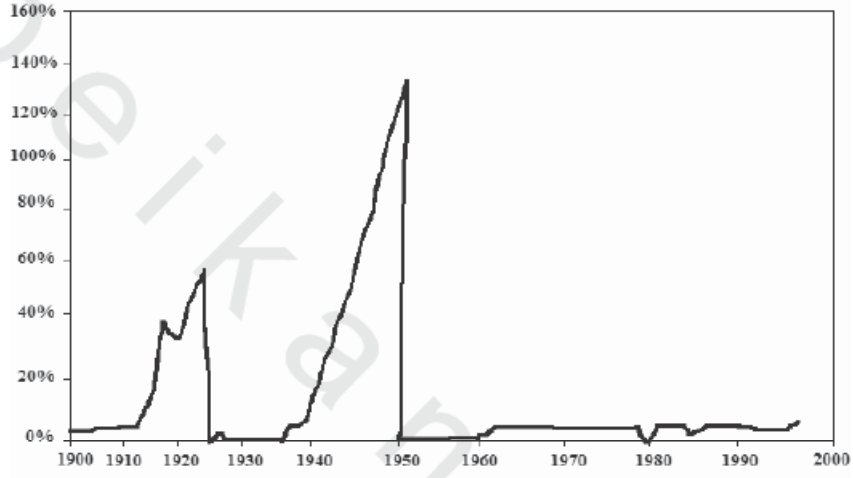

الشكل رقم (١٢,٢). الإنفاق العسكري الألماني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: Data on military expenditures are from the Material Capabilities dataset of the Correlates of War Project; data on German GDP are from Maddison, Monitoring the World Economy, 1820-1992, 180. Deflator from Ibbotson Associates.

القرن العشرين، أيضاً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. لاحظ كيف ارتفعت نتوءات زمن الحرب في ألمانيا عن الولايات المتحدة: ٨٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الحرب العالمية الأولى، ١٣٩٪ في الحرب العالمية الثانية. فضلاً عن أن هذا المستوى للإنفاق استمر لفترة أطول، حيث حاربت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ست سنوات تقريباً، ومنذ عام ١٩٣٨م كان إنفاقها العسكري يستنزف ثلث ناتجها المحلي الإجمالي. حتى الأسواق المالية الأمريكية العملاقة لم تكن لتتحمل هذا الجهد، ولم تكن الأسواق المالية الألمانية الأقل تقدماً مؤهلة يقيناً لهذه المهمة.

في نهاية الحربين العالميتين كانت الولايات المتحدة آخر الصامدين، اقتصادياً وعسكرياً، بينما كانت إنجلترا غارقة في الدين للولايات المتحدة. وقد تمثل الدور الأخير في

حياة لورد كينز Lord Keynes المهنية الطويلة والمتميزة في مهمته الصعبة في أبريل ١٩٤٦م إلى مؤتمر للنقد الدولي في الولايات المتحدة طلباً لشروط مناسبة لدين إنجلترا في الحرب. وقد نجح مسعاه في النهاية، لكنه عاد إلى إنجلترا رجلاً مكسوراً ومات بعد أسبوعين[٢٦]. لم تنته الإمبراطورية البريطانية إذن بضربات القتال، وإنما بتشنجات الإفلاس.

لذلك تحتاج ملاحظة دي ميندوزا الذكية إلى أن تُعدَل قليلاً لتكون: لا يكون النصر من نصيب من يتبقى معه آخر إسكودو، بقدر ما يكون من نصيب من يستطيع أن يقترض هذا الإسكودو من مواطنيه بأدنى فائدة.

الرخاء والديمقراطية والهيمنة

تنبع الديمقراطية والقوة العسكرية من المنبع ذاته، وهو الرخاء الاقتصادي حين ينتشر على نطاق واسع بين عامة الناس. والعلاقة المتينة بين النشاط التجاري والتجديد العسكري تقوي الارتباط بين الثروة والقوة، كما تجسدت مؤخراً في الأداء الرائع للآلة العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق.

يتضح سبب تراجع إنجلترا في القوة بجلاء في الشكل رقم (١٢,٣) الذي يوضح نصيب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تآكلت الهيمنة النسبية للاقتصاد البريطاني تدريجياً، ذلك الاقتصاد الذي كان يوماً ما الأكبر في العالم. لا يعني ذلك أن إنجلترا أصبحت أفقر، فهي لا تزال بعيدة عن الفقر. فبين عام ١٨٧٠م الذي كانت بريطانيا فيه في أوج قوتها، وعام ١٩٩٨م الذي كانت مكانتها العالمية قد تقلصت فيه كثيراً، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد ستة أضعاف تقريباً[٢٧]. لكن سوء حظ إنجلترا الاستراتيجي هو أن بقية العالم كانت تنمو بسرعة أكبر.

يوضح الشكل رقم (١٢,٣) أيضاً الأساس للقوة الأمريكية المتصاعدة الذي يتكون من ثلاثية معدل الولادات العالي والهجرة الهائلة والإنتاجية المتضاعفة. قد يفيد

أن نضيف بعض اللحم والدم للخط الدقيق في الرسم البياني: بين الحرب الأهلية والحرب الأسبانية الأمريكية زاد الإنتاج الأمريكي للحبوب أكثر من ثلاثة أضعاف، وزاد طول السكك الحديدية أكثر من ستة أضعاف، وإنتاج الفحم تسعة أضعاف. ومع نهاية القرن كان القادة والصحفيون الأوروبيون يولولون من المنافسة غير العادلة من المواد الغذائية والمواد المصنعة الأمريكية الرخيصة. ومع أن الملوك ورؤساء الوزارات ناقشوا صراحة توحيد قواهم ضد الوحش الأمريكي، فإن سوء الحظ التاريخي الكارثي وحده كان يستطيع أن يحول دون صعود أمريكا إلى القوة العالمية الأولى في القرن العشرين[٢٨].

يعطي الناتج المحلي الإجمالي الخام وحده ثقلا جيوسياسيا غير كاف، فإذا كانت الدولة تريد ثقلاً كبيراً على المستوى العالمي، فلا بد من أن تجتمع الثروة مع التقدم التقني. توضح حالتا روسيا والصين أن الحجم الاقتصادي في ظل غياب التقنية الصناعية والعسكرية الحديثة لا يجدي نفعاً. ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان اقتصاد روسيا واحداً من أكبر الاقتصادات في العالم، وجيشها أكبر جيش في العالم. وطوال التاريخ كانت الصين تمتلك أعلى ناتج محلي إجمالي في العالم، فقط بسبب عدد سكانها الضخم والفجوات الضيقة نسبياً في الثروة في عالم ما قبل الصناعة. وحتى الآن تمتلك الصين أكبر جيش دائم في العالم، وأحد أكبر الاقتصادات العالمية[٢٩].

يثبت التوازن العسكري في الشرق الأوسط الحديث أيضاً أن التقدم التقني يمكن أن يعوض النقص في الناتج المحلي الإجمالي الخام. ففي هذه المنطقة كان لإسرائيل الغلبة على جيرانها الأربعة على "خط المواجهة" – مصر والأردن وسوريا ولبنان – منذ ولادتها كدولة في ١٩٤٨م، رغم أن الاقتصادات المجمعة للدول العربية الأربع أكثر من ضعفي حجم اقتصاد الدولة اليهودية[١١]. إن من يريدون صيغة اقتصادية بسيطة للقوة

---

(١١) Maddison, Monitoring the World Economy: A Millennial Perspective, 1S20-i992, 307, 308, 311. لا توجد أية إشارات على أن هذه الفجوة تضيق، لأن الاقتصادات العربية، بناتجها المحلي الإجمالي=

الجيوسياسية عليهم أن يستخدموا مقياساً يأخذ كلاً من التقدم التقني والحجم الاقتصادي الخام في الحسبان. ويمكن "لمؤشر قوة" بسيط نسبياً أن يتضمن ضرب الإنفاق العسكري الكلي في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد.

جاء صعود القوة الجيوسياسية الأمريكية في القرن العشرين – "الأمريكي" – كنتيجة حتمية تقريباً لصعود قوتها الاقتصادية وتقدمها التقني. وحيث إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كانتا تمتلكان أعلى ناتج محلي إجمالي لكل فرد في العالم، ومعه أكثر جيوش العالم تطورا، طوال القرنين التاسع عشر والعشرين تقريباً، فإن الرسالة التي يبعثها الشكل رقم (١٢,٣) واضحة، وهي أنه في العالم الحديث تصبح القوة الجيوسياسية ملكاً لدول السوق الحرة المزدهرة الكبيرة. فقد تنجح الدول الشمولية مؤقتاً في اكتساب الأقاليم وكذلك النفوذ العالمي، لكن في غياب الأساس الاقتصادي الصلب، الذي لا يوفره إلا اقتصاد السوق الحر، تنهار القوة حتماً.

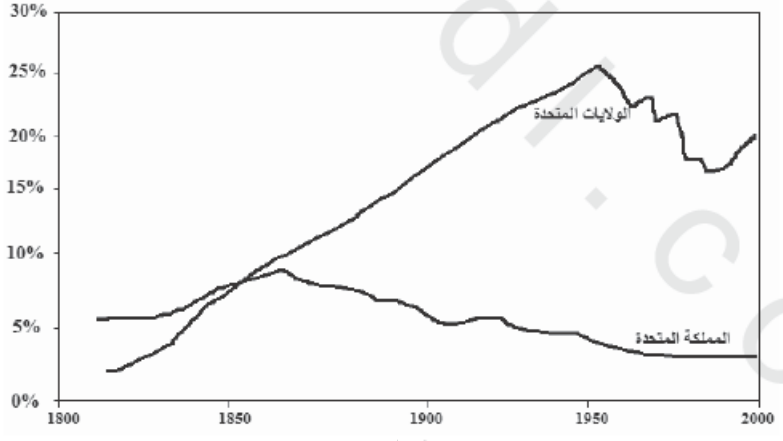

الشكل رقم (١٢,٣). الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي والبريطاني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

المصدر: Maddison, The World Economy: A Millennial Perspective, 263 and Maddison, Monitoring the World Economy, 1820-1992, 182, 188, 227

=المنخفض جداً، تنمو تقريباً بنفس معدل إسرائيل عن طريق ظاهرة "اللحاق". راجع الفصل العاشر حول العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد والنمو الاقتصادي.

طلقات الرصاص وأوراق الاقتراع

ماذا عن الديمقراطية والقوة؟ تمتلك الديمقراطيات الليبرالية الحديثة ميزة جيوسياسية غير ملحوظة، وإن كانت قوية، وهي أن أبنيتها السياسية توفر كابحاً فعالاً لنوع التوسع الإمبراطوري المفرط الذي حكم بالفشل على أسبانيا الهابسبورغية، ومعها النظام القديم، وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي. فمع أن السياسيين المغامرين يستطيعون أن يغووا ناخبيهم الديمقراطيين للقيام بعمل عسكري أحمق، فإن الناخبين لا يتحملون طويلاً سقوط الضحايا والزيادات الفادحة في الضرائب وتقليص الخدمات العامة التي تنتج عن العمل العسكري المجهد والمطول.

تكبح الديمقراطيات الليبرالية الحديثة المغامرات العسكرية أيضاً من خلال آلية ثانية، وهي أنه مع زيادة الثروة والحريات الفردية يقل تحمل ضحايا الحرب. كان عدد ضحايا الحرب الأهلية البالغ ٦١٨٠٠٠ قتيلٍ يشكل ٤٪ تقريباً من السكان الأمريكيين الذكور. تجاوز هذا العدد الخسائر الكلية في الأرواح في كل حروب أمريكا اللاحقة. (ثمة مثال آخر للحتمية الاقتصادية وهو أنه عندما يتحول النزاع إلى حرب استنزاف، تقود القاعدة الصناعية الضعيفة جيوشها إلى الهزيمة النهائية). وفي السبعينيات أصبحت حرب فيتنام، التي يفترض أنها كانت معركة بقاء ضد الشيوعية، غير مقبولة بعد أن بلغ عدد ضحاياها ٥٨٠٠٠ قتيلٍ، رغم أن عدد سكان أمريكا كان ثمانية أضعاف ما كان عليه في عام ١٨٦٥م.

والارتباط بين الثروة وبغض إراقة الدماء، علاوة على تأثيره الكابح للمغامرات العسكرية، يدفع التجديد العسكري قدماً. قبل عشرين عاما كان الزعم بأن هزيمة أحد أكبر الجيوش الدائمة بالعالم، مثل الجيش العراقي، بغض النظر عن سوء تجهيزه وتدريبه، والاشتباكات المسلحة واسعة الانتشار، والهجمات بالمروحيات، وعشرات الآلاف من طلعات الطائرات المحمولة بحراً، كثير منها يحدث ليلاً، يمكن أن تحدث

بخسارة ما لا يزيد عن مائة روح أمريكية، كان - أي هذا الزعم - يُقابَل بشكوكية فاترة. وهذا السعي الدؤوب وراء الكفاءة كانت تحفزه بدرجة كبيرة مؤسسة دفاعية تدرك جيداً تنامي كراهية الجمهور للجنائز العسكرية.

إن مسار الثروة النسبية الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية المبين في الشكل رقم (١٢,٣) مذهل فعلاً. بلغ نصيب الولايات المتحدة من الناتج الاقتصادي العالمي ذروته في عام ١٩٤٥م، مع خروج الولايات المتحدة ظافرة من الحرب العالمية الثانية. يقدر أنغس ماديسون نصيب أمريكا من الناتج الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بحوالي ٣٠٪، بينما يرفعه آخرون قريباً من ٥٠٪[٣٠]. وقد توقع البعض أن تتراجع الهيمنة الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة مع عملية إعادة البناء التي دخلتها بقية دول العالم بعد الحرب، لكن حدث شيئان غير متوقعين. أولاً: جاء التراجع في الهيمنة الاقتصادية الأمريكية صغيراً نسبياً. فخلال العقود الثلاثة الماضية ظل النصيب الأمريكي من الناتج الإجمالي العالمي ثابتاً تقريباً عند حوالي ٢٢٪. ثانياً:، وهو الأوضح، أن الهيمنة الجيوسياسية الأمريكية لا يبدو أنها تآكلت مع التراجع الحتمي عن أوج هيمنتها الاقتصادية النسبية في عام ١٩٤٥م.

قدم أستاذا جامعة دارتماوث ستيفن بروكس Stephen Brooks ووليام ولفورث William Wohlforth في مقالة مؤثرة في مجلة "الشؤون الخارجية" وصفاً صارخاً لعالم "أحادي القطبية" لم يشهد التاريخ مثيلاً له من قبل. يتميز هذا العالم بهيمنة أمريكية، تعتمد على آلة عسكرية متفوقة تقنياً، ينفق عليها أكبر وأنشط اقتصاد في العالم. وعلى خلاف جيوش الرومان وآل هابسبورغ والبوربون التي كانت مكلفة إلى حد مدمر، لا يكلف التفوق العالمي الأمريكي غير ٣,٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي نسبة أقل كثيراً حتى من نسبة الـ١٠٪ التي كانت تنفق على الدفاع الأمريكي في سنوات آيزنهاور. وقد أورد المؤلفان عن بول كندي قوله: "أن تكون الأول بتكلفة عالية فهذا شيء عادي، أما أن تكون القوة العظمى في العالم بتكلفة

رخيصة فذلك شيء رائع"[٣١]. كما قلل بروكس وولفورث من التأثير الاجتماعي والعسكري للإرهاب، لكونه ليس أكثر من انتحار جماعي بدوافع سياسية، وهي قصة قديمة قدم التاريخ نفسه[٣٢]. ويمكن أن ننظر إلى التهديد الإرهابي بطرق أخرى، منها أنه حتى لو تحققت أسوأ سيناريوهات الإرهاب النووي، فلن تكلف عشرات الملايين من الأرواح التي أزهقها غيلان القرن الماضي: هتلر وستالين وماو وبول بوت(١٢).

إننا نضخم غضب "الشارع" العربي كثيراً(١٣). إن الاستياء، إذا أريد أن يكون له معنى جيوسياسي، فلا بد أن يمر خلال وسائل عنف تتسم بالكفاءة. قليلون يرون أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فرضت أيضاً إعادة تقييم للعالم الإسلامي بين الأمريكيين، مؤداها أن الأمريكي الملتزم أيديولوجياً يستطيع أن ينفس عن معتقداته من خلال التجنيد العسكري أسهل كثيراً مما يستطيع نظراؤه من رماة الحجارة في روالبندي أو القاهرة أو جاكارتا أن يلحقوا الأذى بالشيطان الأكبر(١٤).

---

(١٢) راجع حاشية سابقة للمترجم حول بول بوت [المترجم].

(١٣) يشير مصطلح "الشارع" العربي في الأدبيات الغربية إلى مواقف واتجاهات المواطن العربي، في مقابل أفعال وقرارات السياسة الرسمية العربية. وهذا المصطلح في حد ذاته ينطوي على قدر من الانتقاص لمواقف الشعوب العربية واتجاهاتها، ولو فقط لحجب مصطلح "الرأي العام" الذي يستخدم مع الشعوب الغربية. وإذا كان غضب الشارع العربي أهون من التضخيم من شأنه في مواقفه من الهجمات الأمريكية على هذه الدولة العربية أو تلك أو التحالف الأمريكي- الإسرائيلي ضد الحقوق العربية، فها هو ذلك الغضب يطيح بنظم سياسية طالما حسبت من أتباع الهيمنة الأمريكية، وقد كانت هذه التبعية عينها من أسباب ثورة الشعوب العربية على حكامها وخلعهم. معنى ذلك أن غضب "الشارع" العربي أضخم من أن يهون من شأنه، على خلاف ما يقول المؤلف. وحينما تترسخ الديمقراطية، سيكون للشارع العربي تأثيره الواضح على السياسة الرسمية العربية. وتلك إحدى الأفكار والنظرات التي يجب أن يعاد النظر فيها على مستوى التناول العربي وغير العربي بعد ثورات الربيع العربي [المترجم].

(١٤) بمعنى أن الأمريكي الذي يكره الإسلام أو العالم الإسلامي يستطيع أن ينفس عن كراهيته تلك من خلال التجنيد العكسري في جيش بلاده الذي يخوض حروباً في أكثر من بلد إسلامي، أكثر مما يستطيع المسلم الذي يكره الولايات المتحدة وسياساتها أن ينفس عن كراهيته تلك من خلال التظاهر ورمي الحجارة أو حتى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية. تؤكد أحداث الحرب في العراق وأفغانستان ذلك عبر عمليات القتل غير المبررة والأعمال الوحشية التي يمارسها الجنود الأمريكيون "الملتزمون أيديولوجياً" [المترجم].

يتوقع بروكس وولفورث أن تستمر الهيمنة العالمية الأمريكية لعدة عقود على الأقل. لكن كيف تحافظ أمريكا على قوتها رغم تراجع اقتصادها نسبة إلى بقية العالم؟ ببساطة لأن الآخرين إما أنهم تركوا اللعبة وإما أنهم لم يدخلوها أصلاً.

في الفئة الأولى – الذين تركوا اللعبة – يوجد الاتحاد السوفيتي، الذي أعيق اقتصاده بنظام منحرف للحوافز ومجموعة من الأيديولوجيين الساديين. كان الاتحاد السوفيتي، على مدى جيلين، يضخ أكثر من سدس ناتجه الوطني الهزيل في جيش ضخم[٣٣]. ومع وصول عصر السي إن إن CNN لم يعد بمقدور الاتحاد السوفيتي أن يخفي فقره وغنى الغرب عن جماهيره المحبطة.

تعجزنا عدم الشفافية السوفيتية في الجوانب المالية عن ترجمة الإنفاق العسكري للاتحاد السوفيتي السابق إلى دولارات، لكن يبدو أن "سباق التسلح" كان قريباً نسبياً. ففي أية سنة كان الإنفاق الدفاعي الأمريكي والسوفيتي متساويين تقريباً، ولذلك شهدت فترة الحرب الباردة تكافؤاً تقريبياً في القوة العسكرية[٣٤]. كما يواجهنا الغموض ذاته إذا أردنا أن نقيس الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد السوفيتي، لكن أكثر التقديرات تفاؤلاً تقدر الاقتصاد السوفيتي بحوالي ٤٠٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي[٣٥].

يصور الشكل رقم (١٢,٤) الإنفاق العسكري الروسي خلال القرن العشرين، أيضاً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. لكن البيانات التي بُنيّ منها الرسم البياني معيبة فعلاً. يتساءل المؤرخون، على سبيل المثال، عما إذا كان الإنفاق العسكري السوفيتي أعلى كثيراً في أثناء الحرب الباردة عنه في الحرب العالمية الثانية. لكن الاستنتاج الأساسي واضح، وهو أن الاتحاد السوفيتي كان ينفق أكثر من ١٥٪ من ناتجه المحلي الإجمالي على الدفاع على مدى نصف قرن تقريباً. ولم يكن الروس، في أثناء الحرب الباردة، قلقين فقط من التهديد الأمريكي. ففي الستينيات اضطرتهم خلافاتهم مع الصينيين إلى تحصين الحدود الصينية السوفيتية بأكثر من أربعين فرقة عسكرية. وقد أجهد إنفاق الحرب الباردة حتى النظام الأمريكي القوي، فما بالك بما تكبده الاقتصاد السوفيتي

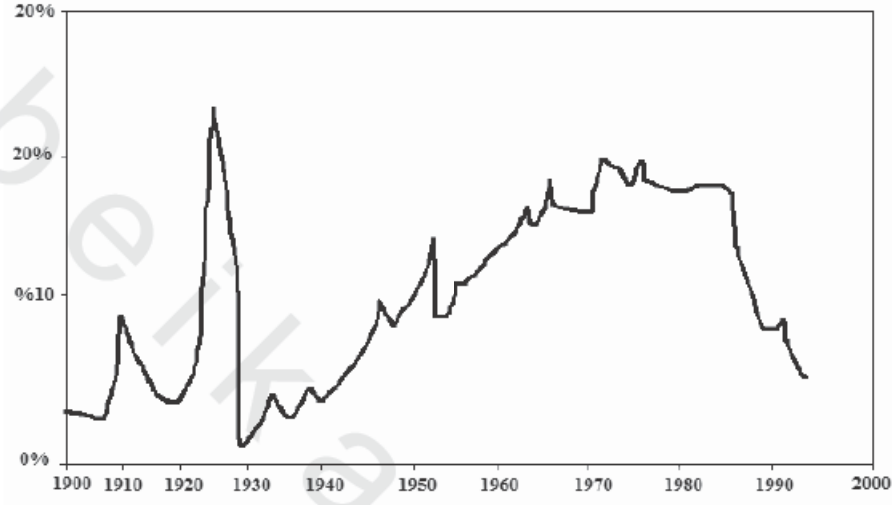

الشكل رقم (١٢,٤). الإنفاق العسكري الروسي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: Data on military expenditures are from the Material Capabilities dataset of the Correlates of War Project; data on Russian GDP are from Maddison, Monitoring the World Economy, 1820-1992, 186-87. Deflator from Ibbotson Associates.

الأصغر كثيراً على مدى تلك العقود. وأخيراً انهار الاتحاد السوفيتي حين انهارت الدعامة الاقتصادية الأخيرة للنظام – عائدات النفط – مع الهبوط العالمي لأسعار النفط في منتصف الثمانينيات[٣٦].

في هذه الأثناء آثرت الدول الأوروبية، التي استنزفتها أجيال من النزاع ولم تستحسن التنازل عن سيادتها الوطنية لقيادة عسكرية أوروبية جيدة التمويل، آثرت ألا تطابق بين قوتها الاقتصادية وقدرتها العسكرية. وبذلك تحولت إلى خصيان جيوسياسية. ويظل من أغرب صور التاريخ الحديث صورة أوروبا المزدهرة والسعيدة والواهنة غير المستعدة حتى لأن تحرك إصبعاً جماعياً لإيقاف السلب والاغتصاب والقتل على حدودها – في البوسنة وكوسوفو –التي تركت الفرصة لتاجر الحرب البشع وليام جيفرسون كلنتون لكي يرسل أخيراً طائرات إف–١٨. تشترك اليابان مع نظرائها

الأوروبيين المتقدمين في الاقتصاد الحر الحديث القوي، أي "العدالة المحتملة" عند آدم سميث، وكذلك الرغبة الشديدة في تجنب أي نزاع أو نفقات عسكرية كبيرة في المستقبل المنظور.

تتطلع دول أخرى بالتأكيد، كالصين والهند، لأن تصبح قوى إقليمية، لكنها ضعيفة اقتصادياً ومؤسسياً، وتمتلك جيوشاً سيئة التجهيز والفعالية، حتى وإن كانت ضخمة. ولا يتوقع أن تتحدى الهيمنة العالمية الأمريكية قريباً. إن تراجع الإنفاق العسكري الصيني بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يعتبر قصة ساحرة، وإن ظلت مهملة في أغلب الأحيان. فقد تعلم ورثة ماو من المثال السوفيتي وأنقصوا الإنفاق العسكري بهدوء كجزء من الإصلاحات الاقتصادية فيما بعد دينغ. يواجه أي تقييم لمخصصات الدفاع الصينية نفس التحديات التي تواجهنا مع الاتحاد السوفيتي السابق، لكن تتراوح تقديرات الإنفاق العسكري الحالي من ١٥ مليار دولار إلى ٦٠ مليار دولار، لكن حتى التقدير العالي لا يشكل إلا نسبة مئوية ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، بعد أن كانت هذه النسبة تقدر بـ١٧٪ منه في أوائل السبعينيات[٣٧].

اقتصر تحليل بروكس وولفورث على الهيمنة الأمريكية، لكن بعيداً عن تشخيصهما المتحمس للسلام الأمريكي Pax Americana الجديد، تنبثق نقطة أكبر، وهي أن مكانة القوة العالمية متاحة وممكنة لأية دولة سوق حرة ناجحة وكبيرة ومستعدة لأن تخصص جزءاً متواضعاً من طاقتها الإبداعية وثروتها لجيشها. ترشح هذه الحقيقة البسيطة دولاً كثيرة لأن تكون قوى عظمى، وسينضم إليها دول أكثر في المستقبل. ومن غير المعقول ألا تطمح دول أخرى كبيرة ومزدهرة إلى مكانة القوة العالمية على مدار القرن التالي وأن تبلغها.

يوجز الشكل رقم (١٢,٥) العلاقة بين الرخاء والديمقراطية والقوة العسكرية. وكما رأينا في الفصل العاشر، فإن الرخاء الناتج عن حقوق المِلكية الآمنة وحكم

القانون يعزز التطور الديمقراطي، وأن الثروة تولد الديمقراطية، وليس العكس. ويؤدي الرخاء نفسه إلى القوة العسكرية والجيوسياسية أيضاً. نقولها صريحة إن الدول التي تثمّن حكم القانون وحقوق المِلكية تميل لأن تكون ديمقراطية وقوية في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك فإن الديمقراطيات الغنية تقاوم التوسع الإمبريالي الذي ابتليت به الدول الشمولية طوال التاريخ. والديمقراطيات الليبرالية بذلك تحمي ثروتها وقوتها. وأخيراً فإن كراهية الدول الديمقراطية الغنية لضحايا الحروب تدفعها إلى تطوير تقنيات عسكرية متقدمة.

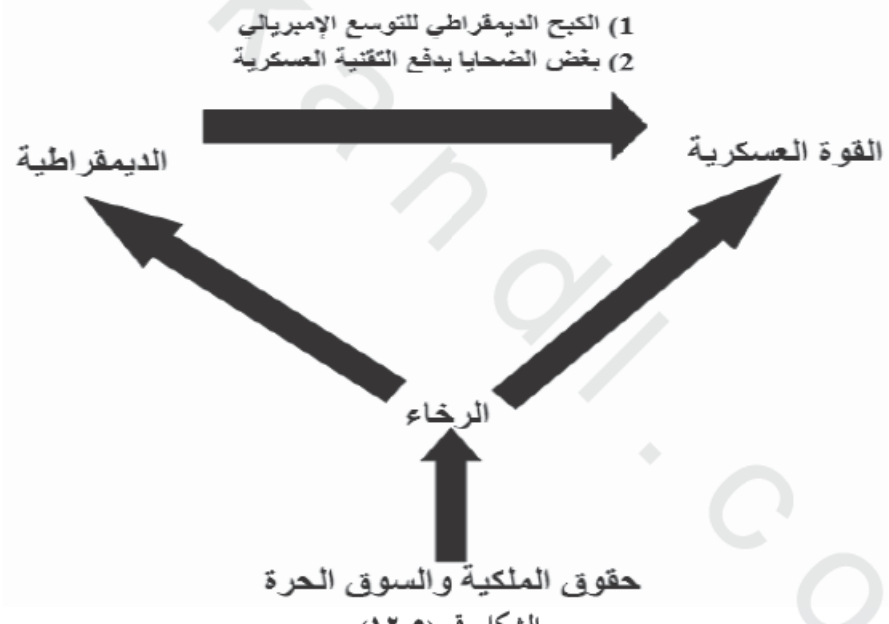

الشكل رقم (١٢,٥).

هذا الارتباط بين اقتصاد السوق الحرة والديمقراطية والكفاءة العسكرية يقترح استنتاجاً يتجاوز بروكس وولفورث: بغض النظر عن أمد الهيمنة الأمريكية يبدو أن مكانة القوة العظمى المطولة ستكون في المستقبل المنظور محصورة في الديمقراطيات الليبرالية الإبداعية كثيرة السكان، فهي الدول الوحيدة التي ستكون قادرة على توسيع اقتصاداتها وتطوير أسلحتها وتمويل جيوشها. علاوة على أن ناخبي هذه الدول الممكّنين

سياسياً سيحافظون على الإنفاق العسكري عند مستوى يمكن تحمله – مثلاً أقل من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي – ويقاومون بذلك التوسع الإمبراطوري.

توصل فرانسيس فوكوياما، باستخدام خط فكري مختلف، إلى الاستنتاج نفسه تقريباً. يرى فوكوياما أن العالم الحديث لا يوجد فيه منافسون جديون للديمقراطية الليبرالية، ولا حتى أية فرصة لأي منافس في المستقبل المنظور، ومن هنا جاء عن عمد العنوان الاستفزازي لكتابه[١٥]. لقد هزم التاريخ المَلكية وكذّب الفاشية والشيوعية. والإسلام مع أنه قوة متنامية في كثير من أجزاء العالم، فإن جاذبيته محدودة خارج العالم الإسلامي. لكن تفسير فوكوياما غير اقتصادي بالمرة. فالديمقراطية الليبرالية، كما يقول، هي أفضل ما يشبع رغبة البشر في الفخر واحترام الذات. وكثيراً (بل كثيراً جداً) ما يلجأ المؤلف إلى المصطلح اليوناني المعبر عن هذه المشاعر: thymos [التقدير].

والتقدير بالطبع اسم آخر للمراكز العليا على هرم ماسلو، عالم أولئك الذين شبعت بطونهم والذين تظلل رؤوسهم أسقف. فلا يوجد الكثيرون من رجال فوكوياما الذين يحوزون التقدير في المجتمعات التي تعيش على حد الكفاف. ولا يزدهر التقدير، وفي النهاية الديمقراطية الليبرالية، إلا في الأماكن التي تُلبَى فيها الحاجات المادية وحاجات الأمان الأساسية، وتلك مهمة ليست بسيطة. وحتى الدولة القمعية التي تحترم حقوق المِلكية ستزدهر حتماً في النهاية، وذلك الرخاء سيمكّن مواطنيها ويشجع دوافعهم إلى التقدير thymotic حتماً في النهاية، وتلك الدوافع نفسها ستقود حتماً إلى مزيد من الديمقراطية في النهاية.

إن الدول الشمولية يمكن أن تبلغ مكانة القوة العالمية سريعاً، لكن ذلك لا يحدث

---

(١٥) هذا العنوان هو: "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، والاستفزاز فيه لا يكمن في القطع بانتصار الحضارة الغربية، أو تحديداً الليبرالية الديمقراطية، على كافة الأيديولوجيات الأخرى فحسب، وإنما في إغلاقه الأفق أمام تطور البشرية. فلا بد أن البشر سيطورون نظم وآليات حكم أكثر "ديمقراطية" وحرية واستنارة، أو حتى نظم "اللاحكم"، لأن خط التقدم البشري — كما يعلمنا التاريخ – لن يتوقف إلا بنهاية الحياة على الأرض [المترجم].

في العالم الحديث إلا إذا اختطف انقلاب دكتاتوري اقتصاداً حراً ناجحاً وكبيراً، كما حدث في اليابان وألمانيا في الثلاثينيات. والتشابهات التاريخية بين هذين البلدين مذهلة. فكلاهما شهدا نظماً كانت متخلفة في السابق، تم إصلاحها سياسياً واقتصادياً بعد فترة قصيرة من عام ١٨٧٠م، وكلاهما شهداً نمواً اقتصادياً مثيراً نتيجة لذلك.

لم تكن اليابان وألمانيا فيما قبل الحرب دولاً ديمقراطية جيفرسونية[١٦]، لكن الدولتين وسعتا حق التصويت كثيراً بعد نهاية القرن. وفي الفترة الممتدة من عام ١٨٧٠م إلى عام ١٩١٣م أظهرت ألمانيا واليابان ثاني وثالث أسرع نمو في الناتج المحلي الإجمالي في العالم، على التوالي، بعد الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك أصبحت كل واحدة منهما قوة إقليمية. وحتى قبل الحرب العالمية الأولى كانت ألمانيا القوة الصناعية الأولى في أوروبا. ومع توحيد ألمانيا في عام ١٨٧١م، مُنِح حق التصويت لكل الذكور فوق عمر ٢٥ سنة. وبين عامي ١٩٣٠م و١٩٣٤م ركز هتلر السلطة السياسية من خلال عملية معقدة استخدمت الديمقراطية ضد نفسها. وبعد ذلك وقعت ألمانيا واليابان فريسة للدكتاتورية، وفي ظل غياب المقاومة الديمقراطية الأصيلة للتوسع الإمبراطوري اندفعت الدولتان إلى القوة العالمية قبل أن تُسحقا في الحرب العالمية الثانية.

تواجه الدولة الاستبدادية الحديثة العدوانية عسكرياً اختياراً عسيراً، تماماً كما حدث مع نابليون. فهي إما تغامر عسكرياً، كما فعلت ألمانيا واليابان، وتوقظ في النهاية منافسيها الاقتصاديين الأقوى ديمقراطياً من سباتهم ليحملوا السلاح، وإما أن تخاطر بركود اقتصادها تحت ثقل الإنفاق العسكري المفرط والمطول، كما حدث مع الاتحاد السوفيتي.

إذا واصلت الصين وروسيا تحركهما في اتجاه الديمقراطية الليبرالية، فلن يمنعهما شئ من تحدي الهيمنة الأمريكية بنجاح كقوى عظمى على الطراز الغربي. وإذا تعاملت

---

(١٦) نسبة إلى جيفرسون، أحد الآباء المؤسسين للدولة الأمريكية، ورد الكثير حول آرائه وأفعاله في الفصول السابقة [المترجم].

الدول الأوروبية بجدية مع جيوشها وأدمجت سياداتها بالطريقة نفسها التي أدمجت بها عملاتها، فسوف تنجز الشيء نفسه وبسرعة أكبر. ومع أن أياً من هذه السيناريوهات لا يبدو وشيكاً، فإن التاريخ يعلمنا أن الهيمنة من جانب أمة واحدة لا تدوم إلى الأبد. وربما تشهد السنوات من الخمسين إلى المائة التالية تراجع النفوذ الأمريكي. لكن ليس من الواضح من أي اتجاه سيأتي التحدي.

لكن المرجح هو أن ديمقراطيات العالم الليبرالية الكبيرة، بقدر ما تستجمع الإرادة، تضمن لها مزاياها الاقتصادية المتأصلة هيمنة جيوسياسية مجمّعة. ومع أن الكثيرين يعارضون الموقف الأحادي الاستباقي الأمريكي الحالي، وربما كانوا محقين في ذلك، فإن مما يبعث على الطمأنينة أن قوة ديمقراطية واحدة على الأقل مستعدة لأن تتحدى دول العالم الشمولية. وأياً كان الذعر الذي تسببه الغوريلا الأمريكية زنة الثمانمائة رطل لبقية الكوكب، فإن عالماً بدون قوة عظمى ديمقراطية ليبرالية تتوفر لديها الرغبة والقدرة على الصمود أمام التحديات الشمولية الحتمية سيكون مكاناً مخيفاً أكثر بكثير.